

The Nexus between Environmental Change and Security in the Context of International Resource Competition

التداخل بين التغيرات البيئية والبعد الامني في سياق التنافس الدولي على الموارد

أ.د: سالم مطر عبدالله حسن

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Prof. Dr. Salim Mutar Abdullah hasan

College of Political Science/ University of Al Mosul

dr-salimalsabaawi2000@uomosul.edu.iq

م.م: نورا ضياء محمد علي

كلية الآداب/ جامعة الموصل

Asst. Lect: Noora dia Mohamed ali

College of Arts / University of Al Mosul

noora.mohammed@uomosul.edu.iq

07701736670

07715221466

المستخلص

يشهد العالم في العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في تأثير التغيرات البيئية، مثل "تغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، وندرة المياه والغذاء"، على استقرار الدول والأمن الدولي. يسلط هذا البحث الضوء على التداخل المعقد بين هذه التحولات البيئية والبعد الأمني، من خلال دراسة كيف باتت البيئة عنصراً فاعلاً في تشكيل الاستراتيجيات الأمنية للدول، لاسيما في ظل التنافس الدولي المتزايد على الموارد الطبيعية المحدودة. يناقش البحث مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بكيفية مساهمة التغيرات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة أو خلق بؤر توتر جديدة، لاسيما في المناطق الهشة بيئياً وسياسياً. كما يستعرض نماذج معاصرة لحالات أصبح فيها الوصول إلى الموارد سبباً مباشراً أو غير مباشر في تصعيد التوترات بين القوى الدولية أو داخل الدول نفسها.

يعتمد البحث على مقارنة متعددة التخصصات، تجمع بين الدراسات البيئية والجيوسياسية والأمنية، بهدف فهم آليات هذا التداخل وآثاره المستقبلية. ويخلص إلى أن تجاهل البعد البيئي في السياسات الأمنية يشكل

ثغرة استراتيجية قد تُفاقم الأزمات بدل احتوائها، ويؤكد على ضرورة تبني مقاربات شاملة ومستدامة تأخذ في الاعتبار الارتباط الوثيق بين الأمن البيئي والأمن القومي والدولي.
الكلمات المفتاحية: التغيرات البيئية، الأمن، التنافس الدولي، الموارد.

Abstract:

In recent decades, the world has witnessed a significant escalation in the impact of environmental changes, such as climate change, natural resource degradation, and water and food scarcity, on state stability and international security. This research highlights the complex interplay between these environmental transformations and the security dimension, by examining how the environment has become an active factor in shaping states' security strategies, especially amidst increasing international competition over limited natural resources.

The research discusses a range of issues related to how environmental changes contribute to the exacerbation of armed conflicts or the creation of new hotspots, particularly in environmentally and politically fragile regions. It also reviews contemporary examples of cases where access to resources has been a direct or indirect cause of escalating tensions between international powers or within states themselves.

The research adopts a multidisciplinary approach, combining environmental, geopolitical, and security studies, with the aim of understanding the mechanisms of this interplay and its future implications. It concludes that ignoring the environmental dimension in security policies constitutes a strategic vulnerability that may exacerbate crises instead of containing them, and emphasizes the necessity of adopting comprehensive and sustainable approaches that consider the close link between environmental security, national security, and international security.

Keywords: Environmental Changes, Security, International Competition, Resources.

المقدمة:

يتسم المشهد العالمي المعاصر بتحديات متنامية تتجاوز النزاعات التقليدية لتمتد إلى قضايا بيئية باتت تشكل تهديداً وجودياً للأمن الانساني والدولي، لذا فإن المفهوم التقليدي للأمن، الذي كان يقتصر على الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، قد اتسع ليشمل "الأمن البيئي" كعنصر جوهري وحيوي، فالتغيرات المناخية، وندرة الموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، لم تُعد قضايا بيئية منعزلة، بل أصبحت من المحركات الرئيسية للنزاعات، لاسيما في المناطق التي تتسم بالهشاشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يتجلى هذا التداخل المعقد في التنافس والصراع على الموارد الحيوية، كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، وفقدان التنوع البيولوجي، التي تتفاقم ندرتها بفعل التحولات البيئية، مما يدفع المجتمعات والدول نحو التنافس، الذي قد يصل إلى حد الصراع، من أجل البقاء والسيطرة.

يتناول هذا البحث بالتحليل العلاقة الجدلية بين المتغيرات البيئية والبعد الأمني، وكيفية تشابك هذه العوامل لتشكيل تهديد للاستقرار والسلم الدوليين في سياق التنافس المتزايد على الموارد، إذ تتفاقم هذه التحديات في سياق التنافس الدولي المتزايد على الموارد الطبيعية الاستراتيجية، مثل المياه والطاقة والمعادن والأراضي الزراعية. فمع تزايد عدد سكان العالم، وارتفاع مستويات الاستهلاك، وتنامي الاحتياجات التنموية، يزداد الضغط على هذه الموارد، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات بين الدول والجهات الفاعلة المختلفة. هذا التنافس، الذي يأخذ أشكالاً اقتصادية وسياسية وعسكرية، يمكن أن يتحول إلى صراعات مفتوحة عندما تتداخل معه الآثار السلبية للتغيرات البيئية، مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، تتسم العلاقة بين البيئة والأمن بطابع تكاملي وترابطي؛ إذ يُعد وجود بيئة سليمة وأمنة شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الإنساني، والأمن الوطني، والأمن العالمي. في المقابل، تسهم المخاطر البيئية في زعزعة الاستقرار وغياب الأمن على جميع هذه المستويات.

اهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في الجوانب التالية:

الأهمية العلمية: يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في العلاقة بين البيئة، الأمن، والصراع، بتقديم تحليلاً لهذه الظاهرة المعقدة، مما يفتح آفاقاً بحثية جديدة في هذا المجال الحيوي.

الأهمية العملية: يسلط البحث الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات المتأثرة بالتدهور البيئي والتنافس/ الصراع على الموارد، مما يعزز الوعي العام بهذه القضايا ويدفع نحو تبني حلول مستدامة تضمن الأمن والاستقرار للجميع. كما يوفر البحث رؤى لصناع القرار والمنظمات الدولية والمحلية، والباحثين في مجالات الأمن البيئي، لمساعدتهم على فهم أفضل للتداخل بين الأبعاد الأمنية والتغيرات البيئية وندرة الموارد، ومن ثم تطوير استراتيجيات وسياسات أكثر فعالية للوقاية من الصراعات وإدارة الأزمات.

مشكلة البحث: تشهد البيئة العالمية تغيرات متسارعة تؤثر في توفر الموارد الطبيعية، مما يزيد من حدة التنافس الدولي عليها. هذا التداخل بين التغيرات البيئية والبعد الأمني يطرح تحديات جديدة تهدد استقرار الدول وأمنها القومي، ومن ثم، تبرز الحاجة إلى فهم طبيعة هذا التداخل وتأثيره في الأمن الدولي بشكل عام والامن الانساني بشكل خاص، فضلاً عن استكشاف الآليات التي تمكن الدول من إدارة هذه التحديات وتقليل المخاطر الأمنية الناجمة عنها. وفي ضوء ذلك يبرز التساؤل الجوهرى التالي: كيف يؤثر التداخل بين التغيرات البيئية والبعد الأمني في تشكيل أنماط التنافس الدولي على الموارد الطبيعية؟ في ضوء هذه الاشكالية العامة، تثار مجموعة من التساؤلات التي تستدعي التوقف عندها لفهم العلاقة بين البيئة والأمن، يمكن اجمال هذه التساؤلات في الآتي:

- ما طبيعة العلاقة بين التغيرات البيئية واحتدام التنافس الدولي على الموارد؟
 - كيف يتحول التنافس على الموارد في ظل التغيرات البيئية إلى تهديدات أمنية؟
 - ما هي انعكاسات التنافس الدولي على الموارد على الامن.
- فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها: "أن التداخل المتزايد بين التغيرات البيئية والبعد الأمني يسهم في إعادة تشكيل ديناميات التنافس الدولي على الموارد، مما يؤدي إلى بروز أنماط جديدة من الصراعات والنزاعات ذات طابع بيئي _ أمني".
- هدف البحث: استناداً الى ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها توضيح العلاقة بين التغيرات البيئية والبعد الأمني في إطار التنافس الدولي على الموارد، وذلك على النحو الآتي:
- الكشف عن بعض التحديات البيئية التي تسهم في تهديد الامن.
 - بيان أواصر الترابط بين الأمن الإنساني والتحديات البيئية.
 - تحليل طبيعة العلاقة بين التغيرات البيئية والأمن الدولي في سياق التنافس على الموارد الطبيعية.
 - تحديد تأثير التغيرات البيئية في الاستقرار الأمني للدول والمناطق المتنازع عليها.
- منهج البحث: من أجل اختبار فرضية البحث والإجابة عن الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. تقسيم البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية، فضلاً عن المقدمة وخاتمة والتي ذكر فيها اهم الاستنتاجات وبعض التوصيات، وكما يأتي:
- المحور الاول: المتغيرات البيئية وتأثيرها في الأمن.
- المحور الثاني: التداخل بين التغيرات البيئية والبعد الأمني.
- المحور الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على الموارد وعلاقتها بالأمن البيئي.
- المحور الرابع: نماذج لدراسات حالة.

المحور الاول: المتغيرات البيئية وتأثيرها في الأمن

تشهد البيئة تحولات متسارعة ناجمة عن عوامل مثل التغير المناخي، تدهور الموارد الطبيعية، والتلوث، وكلها تندرج تحت ما يُعرف بـ "المتغيرات البيئية". وهذه المتغيرات لم تعد مجرد تحديات بيئية بحتة، بل أصبحت ذات أثر بالغ في بنية الأمن بمختلف مستوياته: من الأمن الغذائي والمائي، إلى الأمن الصحي والاجتماعي والامن البيئي، وصولاً إلى الأمن القومي للدول. فشح المياه مثلاً قد يؤدي إلى صراعات إقليمية، وتدهور الأراضي الزراعية يهدد الاستقرار الاقتصادي، والكوارث الطبيعية تدفع بموجات من النزوح القسري، ما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية. إن فهم العلاقة بين هذه المتغيرات البيئية وأبعاد الأمن أصبح ضرورة استراتيجية لرسم سياسات فعالة تعزز من قدرة الدول والمجتمعات على التكيف والصمود. ومن هنا، يسعى هذا المحور إلى تحليل كيفية تأثير التحولات البيئية في مفاهيم وممارسات الأمن المعاصر.

لفهم التداخل المعقد بين التغيرات البيئية والبعد الامني في سياق التنافس الدولي على الموارد، ملا بد تحديد المفاهيم الاساسية التي يقوم عليها البحث. يشمل ذلك تعريف التغيرات البيئية، ومفهوم الامن البيئي، وطبيعة التنافس الدولي على الموارد الطبيعية.

اولاً: التغيرات البيئية: تُعرف التغيرات البيئية بأنها أي تحولات أو تعديلات طويلة الامد في البيئة الطبيعية، سواء اكانت ناجمة عن عوامل طبيعية او انشطة بشرية^(١). ويشير التهديد البيئي إلى موقف أو ظاهرة أو عامل لديه القدرة على التسبب في ضرر أو ضرر للبيئة الطبيعية والنظم البيئية ورفاهية الكائنات الحية، بما في ذلك البشر. يمكن أن تنشأ هذه التهديدات من مصادر وأنشطة مختلفة، وغالباً ما تؤثر سلباً في التوازن الدقيق للأرض، والتنوع البيولوجي، والصحة العامة للنظم البيئية. يمكن أن تظهر التهديدات البيئية على نطاقات محلية أو إقليمية أو عالمية وقد تكون حادة أو مزمنة. وتشمل هذه التغيرات مجموعة واسعة من الظواهر ابرزها^(٢):

١ - **تغير المناخ:** يشير الى التحولات طويلة الاجل في درجات الحرارة وانماط الطقس، وعلى الرغم من ان هذه التحولات قد تكون طبيعية؛ إلا ان الانشطة البشرية، ولاسيما حرق الوقود الاحفوري، أصبحت المحرك الرئيس لتغير المناخ، فضلاً عن التنافس الكبير في الصناعات الثقيلة، إذ تشمل آثارها ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم، وتغير انماط هطول الامطار، وذوبان الانهار الجليدية والصفائح

(1) D. L. Johnson, S. H. Ambrose, T. J. Bassett, and others, "Meanings of Environmental Terms". Journal of Environmental Quality, Volume26, Issue3 May-June 1997, p –p 581-589. Available at: <https://doi.org/10.2134/jeq1997>.

(2) إميلي جرينفيلد، أكبر ١٠ تهديدات بيئية متوقعة في عام ٢٠٢٤، محميات، تقييم الأثر البيئي، (آذار/ مارس ٢٠٢٤). متاح على الرابط التالي: <https://sigmaearth.com/ar/10-biggest-environmental-threats-anticipated-in-2024>.

الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة الظاهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف والعواصف.

٢- ندرة المياه: تعني عدم كفاية الموارد المائية لتلبية الطلب المتزايد عليها، سواء بسبب النقص الطبيعي او سوء الادارة او التلوث، إذ تشكل أزمة المياه المتزايدة تهديداً بيئياً كبيراً، تتأثر بتغير المناخ، والنمو السكاني، والممارسات المائية غير المستدامة. ويتفاقم هذا التحدي البيئي بسبب تلوث المياه الناجم عن التصريف الصناعي، والجريان السطحي الزراعي، وعدم كفاية الصرف الصحي.

٣- التصحر وتدهور الأراضي: يشير الى تدهور جودة التربة والاراضي، مما يؤدي إلى فقدان الأراضي المنتجة، ويقلل من القدرة على إنتاج الغذاء ويزيد من الضغط على الموارد المتبقية. كما تمثل إزالة الغابات تهديداً بيئياً كبيراً، إذ تساهم في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتآكل التربة. وتؤدي ممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة، مثل الزراعة المكثفة والرعي الجائر، إلى تسريع تدهور النظم البيئية الحيوية.

٤- التلوث البيئي: بما في ذلك تلوث الهواء والماء والتربة، والذي يؤثر في صحة الإنسان وإنتاجيته، ويزيد من الأعباء الاقتصادية على الدول.

٥- فقدان التنوع البيولوجي: يعني الانخفاض السريع في اعداد الانواع الحيوانية والنظم البيئية، إذ يمثل فقدان التنوع البيولوجي تهديداً بيئياً خطيراً مدفوعاً بتدمير الموائل ومعدل الانقراض المثير للقلق. فهو يعرض النظم البيئية للخطر بشكل مباشر ويضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية مما يؤثر في استقرار النظم البيئية وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية مثل تنقية المياه والهواء.

تؤثر هذه المتغيرات البيئية بشكل مباشر وغير مباشر في الأمن الانساني والدولي. فمثلاً، يؤدي تغير المناخ إلى اشتداد المنافسة على الأرض والمياه، ويؤثر في إنتاج الغذاء ويفاقم الجوع، ويزيد من النزوح القسري، مما يضع ضغوطاً إضافية على المرافق العامة الهشة ويزيد من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. كما أن تدهور البيئة يمكن أن يؤدي إلى انهيار سبل العيش، مما يدفع الأفراد والمجتمعات إلى البحث عن بدائل، قد تكون العنف والصراع أحدها. وفي بعض الحالات، يكون التدهور البيئي عاملاً محفزاً للصراعات الداخلية، لاسيما في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية المتناقصة.

ثانياً: مفهوم الامن البيئي: تطور مفهوم الأمن البيئي ليصبح جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن الشامل، متجاوزاً النظرة التقليدية للأمن التي تركز على الجوانب العسكرية والسياسية، فقد ساهم في تعميق الأمن من خلال اهتمامه ليس فقط بأمن الدولة، ولكن أيضاً بأمن الأفراد، والبيئة، والأنظمة الفرعية الأخرى، كما ساهم في

توسيع الأمن عن طريق الأخطار التي يفرضها التغير البيئي على الإنسان، إذ يركز هذا المفهوم على العلاقة المتبادلة بين البيئة والأمن، وكيف يمكن للتدهور البيئي ان يؤدي الى زعزعة الاستقرار والصراعات. وعلى الرغم من وجود اعتبارات مهمة حول تعاريف مختلفة لهذا المفهوم فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً، سواء أكان في الاتفاقيات الدولية أم على مستوى المنظمات الدولية ذات العلاقة إلى نهاية القرن العشرين، إذ لم يتعد وجهات نظر في التصريحات الرسمية والسياسات والاتفاقيات الدولية. ارتبط ظهور مفهوم "الأمن البيئي" لعكس درجة الوعي بالتهديدات التي عمت معظم دول العالم نتيجة لاتساع امكانية المشاكل البيئية، هذا ما أدى الى بروز بُعدان تقليديان لتعريف "الأمن البيئي": إذ حدد البعد الاول "الامن البيئي" بأنه "المنطقة التي تتفاعل فيها الاهتمامات البيئية والاستراتيجيات الامنية". يفترض هذا البعد وجود ارتباط بين القضايا البيئية ومخاوف تتعلق بالأمن القومي. وقد اشترط دعاة هذا البعد ثلاثة انواع رئيسة من الروابط (١):

١ - أثر المشاكل البيئية في احتمال حدوث الصراعات والحروب بين الدول.

٢ - أثر المشاكل البيئية في سبل البقاء الانساني.

٣ - أثر الحروب في التدهور البيئي.

في حين عرفت وجهة النظر في البعد الثاني، "الأمن البيئي" بأنه "تأمين البيئة والذي يأخذ سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام البيئي". ركز التعريف على مفاهيم البيئة والامن في سياق التنمية المستدامة، بدلاً من الصراعات ومحاولات حلها.

ومن ثم فمفهوم "الأمن البيئي" قد قدمت له العديد من التعاريف، إذ عرفه "نيلز بيتر غليديتش" من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوصلو، بأن "الأمن البيئي" هو "التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد" (٢). وقد عرفته "إليزابيث شالسكي" بأنه: "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية ، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة" (٣)، وقد ركزت "شالسكي" في تعريفها على عامل ندرة الموارد بعُدّه السبب الرئيس في نشوب النزاعات والصراعات،

(١) ابراهيم محمد التوم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد ٧، (السودان: أكاديمية الأمن العليا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)، ص ١٦٧.

(2) Alan Collins, Contemporary Security Studies, (Great Britain: Oxford University Press, 2013), p.197.

(3) Elizabeth L. Chalecki, Environmental Security: A Case Study of Climate Change, (California: Pacific Institute for Studies of Development, Environment, and Security, January 2008), p. 5.

ويُعرف أيضاً: هو وصول الانسان الى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئية ملائمة" (١).

كذلك يُعرف بأنه: "حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي" (٢).

وفيما يتعلق بـ "الأمن البيئي العالمي"، فإن هذا المفهوم أصبح من المجالات الأكثر إثارةً عالمياً؛ لأنه يتعلق بتهديد مشترك لكل البشر، ولا يتعلق بدولة معينة، وإنما العالم كله، وأصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن الذي يتطلب مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث، والجفاف، والاحتباس الحراري، فضلاً عن معالجة الندرة في الموارد الطبيعية، لاسيما الطاقة والمياه. كما أن المشكلات البيئية أصبحت تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد، أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن العالمي، إذ إن الضغط البشري على البيئة، يشكل في الوقت الراهن أحد أهم القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدول والأمن العالمي (٣). لذلك يمكن القول، إن الأمن البيئي مصطلح قائم على فهم متغيرات مختلفة كالحروب التي تتسبب في الدمار البيئي أو حماية التنمية المستدامة الشاملة، وكذلك فهم المتغيرات في الظروف الاستراتيجية الدولية من وجهة نظر بيئية، من خلال الاعتراف بمستوى وحجم تهديد المخاطر البيئية على البشرية والأمن الإنساني.

مما سبق، نستنتج أنه على الرغم من عدم وجود مفهوم متفق عليه ومحدد "للأمن البيئي"، إلا أن هناك إجماع على ضرورة تحقيقه بعد تنبه المجتمع الدولي إلى بروز قضايا عالمية مهمة تسجل كتهديد مهم للأمن الدولي ومثير للنزاعات في ما بين الدول، فالدول قد تدخل في حروب لإثبات حقها في الموارد أو للوصول إلى مصادر الطاقة أو للأراضي أو أحواض الأنهار أو للممرات المائية أو أي مصدر بيئي مهم، ومن ثم فإن عناصر البيئة لها تأثير مباشر في قضية الأمن الدولي.

وبناء على ما تم عرضه فإن "الأمن البيئي" عامة يُعَدُّ من المواضيع المثيرة للنقاش في عالم اليوم، بسبب أهميته، وذلك ليس لارتباطه فقط بالأمن القومي للدول، وإنما كذلك بكل مجالات الأمن العالمي، فهو يدخل في

(١) محمد احمد العدوي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، (مصر: جامعة اسيوط، مركز الاعلام الامني، ٢٠١٧)، ص ٦.

(٢) الهام المنقاشي، الأمن البيئي وتأثيره على المجتمع، مجلة الجودة الصحية، متاح على الرابط التالي: <https://m-quality.net/?p=41863>

(٣) وهيبه صالح، قضايا عالمية معاصرة، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥)، ص ٩٧.

إطار التهديدات الأمنية الكونية أو ذات الطابع العالمي، بسبب الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، وتزايد النشاطات البشرية والاقتصادية، تلوث البيئة التغير المناخي، ومشكلات المياه، والجفاف، والتصحر، وقلة الإنتاج الزراعي... وغير ذلك.

المحور الثاني: التداخل بين التغيرات البيئية والبعد الأمني

العلاقة بين التغيرات البيئية والبعد الأمني ليست علاقة سببية مباشرة في معظم الحالات، بل هي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، إذ تعمل التغيرات البيئية كمضاعف للتهديدات القائمة، وتفاقم من هشاشة المجتمعات والدول، مما يزيد من احتمالية اندلاع النزاعات أو تفاقمها.

يوجد اتفاق كبير بين الباحثين على أن التدهور البيئي والتغير المناخي يؤديان إلى زعزعة الأمن، على اعتبار أن مصطلح "الأمن" يشير إلى مجموعة واسعة من الأمور التي تشمل الأمن الوطني والإقليمي والدولي والإنساني. وما يميز الأمن الدولي هو أنه يتحقق في إطار جماعي دولي، وكذلك البيئة التي لا يمكن الحفاظ عليها إلا في إطار جماعي، وهذا ما يبين مدى الارتباط بين البيئة والأمن. ومن هنا تم إدماج البيئة في القضايا الأمنية. إذ أصبحت البيئة تُعد أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني، التي جاء ذكرها في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، وهي: (الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الشخصي، الاجتماعي، والسياسي)، ومن ثم أصبح ينظر إلى التغير البيئي على أنه قضية أمن إنساني. ولتوضيح هذه العلاقة والتداخل بين قضايا البيئة والأمن يمكن الإشارة إلى مجموعة من المظاهر:

أولاً: المساهمة في خلق التعاون والنزاع: على الرغم من إمكانية التدهور البيئي وتغير المناخ المساهمة في تفعيل حاجة البلدان للتعاون، لكن بإمكانهما المساهمة في خلق النزاع بشكل غير مباشر. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يضعف الأمن القومي للدولة بعدد كبير من الطرق، إذ يمكن أن يقوض التغير البيئي الازدهار الاقتصادي الذي يؤدي دوراً كبيراً في القدرة العسكرية للبلاد وقوتها المادية. ففي بعض البلدان المتقدمة ومعظم البلدان النامية، تميل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية إلى أن تكون من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي ومعدل العمالة. يمكن أن يتأثر كل من الدخل والعمالة في القطاعات الأولية مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والتعدين، والخدمات المعتمدة على البيئة مثل السياحة، سلباً بالتغيرات البيئية. في حال تآكل قاعدة رأس المال الطبيعي للاقتصاد، ستراجع القدرة طويلة الأجل لقواتها المسلحة تلقائياً^(١).

ثانياً: التداعيات على السياسة العالمية: تداعيات تغير السياسة العالمية وانتشار التجارب النووية وتفشي جرائم العنيمات العسكرية، وظهور حروب الهيمنة على مواقع الثروات المعدنية في الدول الضعيفة بالتدخل

(١) Elizabeth Chalecki, Op Cit, p. 7.

العسكري، مع الأخذ في الاعتبار بأن التلوث البيئي هو تلوث عابر للحدود الجغرافية بين الأقاليم والدول، هذا الذي أدى إلى تهديد "الأمن البيئي" بالتسبب في إشكالات لا حصر لها من التغيرات البيئية^(١).

ثالثاً: ازدياد التهديدات الصحية: يمكن للتغيرات الطارئة على الظروف البيئية تعريض الناس للتهديدات الصحية، (مثلما حدث في فترة انتشار جائحة كورونا نهاية عام ٢٠١٩)، فضلاً عن إمكانية تقويض رأس المال البشري ورفاهيته التي تعد من العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية واستقرار المجتمع البشري. فقد أدت التغيرات البيئية إلى تهديد استقرار الدول عبر مراحل التاريخ المختلفة، من خلال التوترات التي خلفتها التغيرات في المصادر الأولية، وندرة الموارد، والهجرة الجارية، والتنافس، كل ذلك اجج الصراع بين الدول^(٢).

رابعاً: المخاطر على السلم والامن الدوليين: المشاكل البيئية على غرار باقي المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين بحكم أن هذه المشاكل والتهديدات البيئية عابرة للحدود، كحالة نقل مواد ملوثة من دولة إلى دولة أخرى، مما يؤدي إلى تدهور بيئة هذه الدولة أو تلك.

خامساً: اذكاء الصراعات الداخلية: التدهور البيئي المرتبط بالندرة وسوء التوزيع سبب صراعات على المستوى الداخلي، كما سبب مجاعات وفقر وتراجعاً في الإمكانيات الاقتصادية، ما يؤثر سلباً في حقوق الإنسان الحياتية. فالصراعات واستنزاف الموارد الطبيعية أدت إلى فقر الأقاليم وتدهورها، ومن ثم إلى حالة انعدام الأمن البيئي، وبالضرورة انتهاك حقوق السكان المحليين وانعدام أمنهم الإنساني. وهذا ما أدى إلى حروب حول الموارد بين التجمعات السكانية المتضررة والحكومات، إذ تؤدي النزاعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، وذلك بفعل الضغوط السكانية والديموغرافية، الإفراط في استغلال الأرض، نقص المياه، التصحر، التلوث والتغيرات المناخية، مما يهدد أمن الإنسان^(٣).

سادساً: تهديد الامن العالمي: يمكن أن يكون لتغير المناخ العالمي الذي أصبح تهديداً أمنياً جديداً يهدد أمن الإنسان وأمن الدولة والأمن العالمي، من خلال الأحداث المناخية القاسية المرتبطة بتغير المناخ مثل: (تدهور البيئة، الجفاف، والأعاصير الشديدة)، تؤدي إلى هجرة الناس أو قيام الحكومات الوطنية بنقل وإعادة توطين السكان المتضررين، وهؤلاء المهاجرون يعتمدون اعتماداً مباشراً على البيئة من أجل البقاء، فيقومون بالإفراط

(١) محمد سلمان طابع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٧، العدد ١، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦)، ص ٩٢.

(٢) سهير ابراهيم حاجم، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤)، ص ٢٩٥.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢.

في استغلال الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى نقص المياه الصالحة للشرب، تدهور التربة وإزالة الغابات، فضلاً عن التأثير المباشر في الأمن القومي من خلال تدمير البنى التحتية الحيوية مثل القواعد العسكرية والساحات البحرية وأماكن التدريب، ما يهدد موارد الدفاع الوطني الأساسية بشدة^(١).

سابعاً: تأثر الحروب والأزمات الدولية في البيئة: بحكم استخدام أسلحة ومواد كيميائية وبيولوجية ونووية وإشعاعية سامة أو معدلة، تسبب بالتلوث البيئي وتمس بصحة الإنسان؛ بمعنى لا أمن بيئي، وأمن إنساني، وأمن وطني، وأمن عالمي، مثل ما وقع في الحرب العالمية الثانية بتفجيرات هيروشيما وناكا زاكي، أو في غزو العراق باستخدام اليورانيوم المنضب الذي يبقى في الماء والهواء والتربة لمدة طويلة.

ووفق لما سبق يتضح أن قضايا البيئة أخذت بعداً أمنياً واستراتيجياً جديداً، وبات الارتباط بين مشاكل البيئة والأمن الدولي في تزايد مستمر. فقد أصبح "الأمن البيئي" من القضايا الجوهرية في أجندة السياسة الدولية، وكذا حقل الدراسات الأمنية، وذلك لارتباطه بمستويات الأمن (عالمياً، إقليمياً، وطنياً، مجتمعياً، إنسانياً)، فضلاً عن عولمة القضايا البيئية كونها ذات طابع عالمي، فالأمن لم يعد يرتبط بالجوانب العسكرية والاقتصادية فقط، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب البيئية كون التهديدات النابعة من البيئة أصبحت تشكل حاجساً أمنياً لدى الدول والشعوب وهو ما يستدعي ضرورة تبني صناع القرار للبعد البيئي كقطاع مهم لتحقيق التنمية المستدامة.

لم يُعد إبرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية، أو عقد المؤتمرات وإصدار التوصيات، كافياً لمواجهة التحديات البيئية الراهنة، فالأمر يتطلب وضع آليات عملية مبنية على أسس منهجية واضحة، بعيداً عن التخمين والعشوائية، وذلك في إطار إدراك الطبيعة الديناميكية والمتغيرة للبيئة، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حالة من الاضطراب، بما يعكس صعوبة التعامل معها. وتعود هذه الصعوبة إلى تعدد المستجدات البيئية الناتجة عن محاولات تلبية الحاجات الإنسانية، إلا أنّ وتيرة هذه المستجدات لم تواكب بالقدر الكافي تلك الحاجات، مما حوّل بعضها إلى عبء يصعب تحمله، بل وأحياناً إلى مصدر تهديد دائم. ومن هنا تبرز أهمية الدور الإنساني القادر على التفاعل الواعي مع هذه التحولات، ولا سيما في ظل الحقبة المعاصرة التي تتسم بتطور متسارع يستلزم فهماً شاملاً لهذه المستجدات، وتحليلاً دقيقاً لمكوناتها، بما يضمن قدرة السلوك الإنساني على التكيف معها.

(1) Koko Warner, Tamer Afifi, Olivia Dun, Marc Stal and Sophia Schmidl: Human Security, Climate Change and Environmentally Induced Migration, (United Nations University and Institute For Environment an Human Security, 30 June 2008), p-p. 09- 11.

وبناء على ما تم بيانه يتضح أن طبيعة العلاقة بين البيئة والأمن علاقة متباينة، فمن جهة كلما كنا في بيئة سليمة وصحية ازدادت فرص الأمن والعكس صحيح، لكن من جهة ثانية كلما ارتفع مستوى الأمن، وبخاصة الانساني، يؤدي الى اتجاهين: إما المحافظة وحماية البيئة من قبل الانسان، او ازدياد الاعتداءات عليها لأجل اشباع الحاجيات اللامحدودة للفرد.

المحور الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على الموارد وعلاقتها بالأمن البيئي

تفرز مشكلات البيئة تحديات وتهديدات "لأمن البيئي"، إذ شهدت السنوات الأخيرة تدهوراً كبيراً للبيئة الطبيعية بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية واستمرارية الحياة، واصبحت هذه القضايا تشكل أزمات تتطلب حلولاً عالمية عاجلة وشاملة. وتحولت الجهود الدولية في ميدان البيئة من (اتفاقيات ومؤتمرات) إلى مجال جديد للصراع بين مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية.

يشير علماء البيئة إلى تداعيات الهجرة البيئية على الاستقرار، ويضيف هؤلاء العلماء أن القضايا البيئية هي من أهم عوامل النزاعات والصراعات، وتحديدًا المتعلقة بالموارد الطبيعية، فضلاً عن العوامل التي تتأثر بالمتغيرات البيئية كالنمو السكاني والمستوى المعيشي والتنمية المستدامة، التي تشكل مصدراً خطيراً لعدم الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي. وعليه فإن السبب وراء كل تلك المشاكل البيئية هو الاستهلاك غير المستدام لتلك الموارد، ومن ثم إحداث تغيرات في النمط البيئي، إما بتعريض مواردها للمخاطر أو القضاء عليها نهائياً^(١).

ولعل من أهم أسباب النزاعات هو محاولة فرض السيطرة على المواد الأولية، وامتدادات الطاقة وموارد المياه، وغيرها من المواد البيئية الأساسية. وتزيد هذه النزاعات والصراعات مع ازدياد شح الموارد، مما يؤدي بدوره إلى التنافس بين الفواعل الدولية للسيطرة على الموارد والطاقة في مقابل التنصل من الالتزامات، ورفض المقررات التي وضعها المؤتمرات الدولية في هذا المجال وهذا ما يزعزع السلم والأمن الدوليين. فنجد بروز نزاعات دولية بسبب السعي للسيطرة على موارد الطاقة واستغلالها بدون حدود، ولو على حساب الأمن البيئي، وهو عمل يهدد لأمن الدول والأمن العالمي - على سبيل المثال - عمليات استخراج الغاز الصخري تعد مكلفة مالياً وفي ذات الوقت تُعَد ملوثة للمياه الجوفية. كذلك المحاولات المستمرة للتنقيب عن النفط في القطب الشمالي وانعكاسات ذلك على المناطق الجليدية التي تشهد ذوبان كتل ثلجية كبيرة كل عام نتيجة ارتفاع حرارة الأرض، مما ينتج تأثيرات بيئية خطيرة جداً. وفي هذا الصدد برز نوعين من النزاعات البيئية الدولية:

(١) بورفيس زهية، غبولي منى، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد ٣، العدد ٢، (الجزائر: جامعة سطيف ٢ كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١)، ص ١٢٨.

اولاً: النزاعات البيئية الدولية المباشرة: وهي نوع من النزاعات الدولية تحدث بسبب تقلص الأنهار مثلاً، أو تراجع الغطاء النباتي وكميات المياه الضرورية، وغيرها. فيلاحظ اليوم أن هناك توترات بين الدول حول المياه، مثل النزاع بين مصر وإثيوبيا على مياه نهر النيل.

النزاعات البيئية الدولية غير المباشرة: وتتمثل في النزاعات التي تحدث بين الدول بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية للسكان (انعدام الاستقرار والأمن، البطالة، المجاعة، الأمراض، الجفاف، التصحر)، وغيرها من المهددات التي يمكن أن يشكل التدهور البيئي عاملاً مضاعفاً للتهديد^(١). فارتباط البيئة بالنزاع لا يكون مباشراً بالضرورة. فهو غالباً ما يعمل في موازاة ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى.

وهناك صراع بين الدول الصناعية التقليدية، والدول الصاعدة من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية، من جهة أخرى، فكل طرف يبحث عن مصالحه، ولاسيما أن الدول الصاعدة والنامية تركز على تحقيق التنمية وتطوير اقتصادها. كذلك فإن الإهمال واللامبالاة وقلة اهتمام صناع القرار والسياسيين بقضايا البيئة، يُعد من الأسباب التي جعلت المجتمع الدولي يجد صعوبات كبيرة في إيجاد الآليات المناسبة لمواجهة التهديدات البيئية وتنفيذها في أرض الواقع.

المرتكزات الناعمة لاستدامة الأمن البيئي:

لاستدامة الامن البيئي يستلزم تضافر جهود جميع الفواعل الامنية بدءاً بالفرد والمجتمع والدولة وصولاً الى المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة، عبر اشراكهم في وضع الخطط واستراتيجيات، ومن ثم رسم الدور الذي تؤديه كل جهة في تنفيذها.

دور الدولة في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية: يتجسد هذا الدور من خلال ايجاد التشريعات القانونية المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها. كذلك الانضمام للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، من أجل ضمان حماية فعالة لبيئتها عن طريق الالتزام بمضمون تلك الاتفاقيات.

١- دور التوعية البيئية في تحقيق الأمن البيئي: تكتسب التربية البيئية أهمية كبرى نتيجة الوعي بالمشكلات

البيئية التي بدأت تؤثر بعمق في نوعية الحياة البشرية وتهدد مستقبل الاجيال. ولذلك فإن رفع مستوى الوعي البيئي والمحافظة على البيئة بعناصرها المختلفة ينبغي أن يكون ثقافة وسلوكاً لدى الأفراد والمؤسسات، عن طريق تنمية وتكوين القيم والاتجاهات والمهارات وتزويدها بالرؤية الصحيحة عن

(١) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (ابو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٢.

- البيئة ومكوناتها، وزيادة المعرفة بالأنظمة الاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية فيها من خلال تكريس مفهوم المواطنة البيئية المسؤولة^(١).
- ٢- **التأهيل العلمي:** يأتي من خلال تأهيل مراكز الأبحاث والدراسات القادرة على متابعة مشاكل البيئة وتشخيصها ودراساتها لإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن وضع القوانين والتشريعات الفعالة والمناسبة لحماية البيئة وصيانتها.
- ٣- **التعاون الدولي لحماية البيئة:** يُعد غياب العمل الدولي المشترك في مواجهة الأخطار والمشاكل البيئية أحد الأسباب الكامنة وراء التدهور البيئي، إذ يؤكد المسؤولون المتخصصون في حماية البيئة أن العديد من القضايا التي تهدد البيئة، لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى الدولي، وأن الإجراءات التي يمكن للدول أن تتخذها بمفردها غير كافية لمعالجة مشكلات البيئة، فالمعالجة تحتاج إلى عمل جماعي من قبل دول العالم مجتمعة. وهذا ما تفتقر إليه السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن البيئي العالمي.
- ٤- **سياسات وأساليب التنمية المستدامة:** يجب أن يغلب على هذه السياسات طابع المصالح والاعتبارات الانسانية جمعاء وليس مصالح الدول التي تدعي ممارسة "الدبلوماسية الخضراء" في سلوكها وتدافع عنها في إعلامها، لكن مقابل ذلك لا تتوانى في إعلان الحرب على البيئة عندما تتعارض مع مصالحها^(٢).
- ٥- **وضع الاستراتيجيات المعززة للأمن البيئي:** المقصود بها الإجراءات والخطوات والسياسات التي يجب إتباعها منذ وقوع الخطر لغاية احتوائه وزواله، وغالباً تتطلب هذه المرحلة تضافر جهود كل الفاعلين في هذا المجال سواء أكان على المستوى الداخلي أو الخارجي. ويتحقق ذلك من خلال وضع استراتيجيات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، تعتمد على التخطيط الاستراتيجي المسبق أي قبل حدوث الخطر لمنع بروز الحركات المنتجة للتهديدات البيئية، والتصدي لأسباب التدهور البيئي عبر معالجتها ووضع خطة للقضاء عليها، -على سبيل المثال- فلسفة الحماية القانونية للبيئة، وكذلك التقليل من حدة المخاطر البيئية وجعلها تحت السيطرة. واتخاذ جملة الإجراءات والخطوات والسياسات التي يجب إتباعها منذ وقوع الخطر لغاية احتوائه وزواله^(٣).

(١) عبد القادر الشبخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩)، ص ٢٧٧.

(٢) رضاني مسيكة، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، رسالة الماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، ٢٠١٤)، ص ٢٥٦.

(٣) مراد لطالي، الأمن البيئي واستراتيجية ترقيته: مقاربة للأمن الإنساني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج ٢، العدد ١، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، ٢٠١٨)، ص ٥٤٦.

يتضح مما تقدم العلاقة الوثيقة بين حماية البيئة والامن البيئي واستدامتهما ، في أن حماية البيئة يمثل الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، على اعتبار أن البيئة المصدر الأساس ي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية ومشروعاتها مما ينعكس بصفة عامة على الأمن البيئي.

المحور الرابع: نماذج لدراسات حالة:

لتوضيح التداخل المعقد بين القضايا البيئية والأمن في سياق التنافس الدولي على الموارد، سيتم استعراض عدد من دراسات الحالة التي تبرز هذه العلاقات في مناطق مختلفة من العالم.

اولاً: الصراعات المائية: تُعد أزمات المياه من أبرز الأمثلة على كيفية تحول التحديات البيئية إلى تهديدات أمنية، لاسيما في المناطق التي تعاني من ندرة المياه وضعف الحوكمة. من أبرز هذه المناطق هي:

- ١- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر مناطق العالم التي تعاني من شح المياه وتواجه المنطقة تحديات كبيرة في إدارة مواردها المائية، بما في ذلك النمو السكاني السريع، وتغير المناخ، وسوء إدارة الموارد المائية، والصراعات، إذ يتقاطع صراع الأمن المائي مع العديد من الصراعات القائمة في المنطقة، ويؤثر في الاستقرار، فضلاً عن التنافس على حصص المياه ليس محددًا بشكل واضح، مما يجعلها عاملاً صراعياً بين الدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة، مثل الازمة بين مصر واثيوبيا على نهر النيل.
- ٢- اليمن: تواجه اليمن واحدة من أسوأ أزمات المياه في العالم، غداً أسهم الجفاف الشديد في تغير المناخ، ويُضاف له الاستنزاف للماء الجوفي، وانهيار المؤسسات الحكومية، واستمرار النزاع المسلح. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انعدام الأمن المائي والغذائي، مما دفع المجتمع إلى صراعات محلية ونزاع مسلح على مصادر المياه الشحيحة. كما أن تدمير البنية التحتية للمياه وتلوث المصادر قد قلل من إمكانية الوصول إلى ماء آمن، مما زاد من معاناة السكان(١).

ثانياً: النزاعات الحدودية والموارد: تُعد النزاعات الحدودية، التي غالباً ما تكون متجذرة في حقبة استعمارية، محركاً للصراعات على الموارد الطبيعية، لاسيما في المناطق الغنية بالموارد – على سبيل المثال- شهد العديد من الدول الأفريقية نزاعات حدودية ناجمة عن التقسيم الاستعماري الذي لم يراعِ التوزيع الطبيعي للموارد أو التركيبة السكانية. هذه النزاعات غدت التنافس على الموارد الطبيعية الغنية، مثل الأراضي الزراعية والمعادن

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: أيمن عمر، صراع على قطرة: اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة، متاح على الرابط التالي:

<https://carnegieendowment.org/sada/2025/04/struggling-over-every-drop-yemens-crisis-of-aridity-and-political-collapse?lang=ar>.

والمياه، فقد أدت الصراعات على الأراضي والموارد في منطقة الساحل والصحراء إلى نزاعات مسلحة معقدة، إذ تتنافس الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الخارجية على السيطرة على هذه الموارد. ويؤدي هذا التنافس إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وتدهور البيئة، مما يخلق حلقة مفرغة من العنف وعدم الاستقرار^(١).

ثالثاً: الطاقة والتنافس الجيوسياسي: تُعد الطاقة من أهم الموارد الاستراتيجية التي تدفع إلى التنافس الجيوسياسي بين الدول، وتؤثر بشكل كبير في التحولات البيئية والأمنية - على سبيل المثال - الصراعات والتوترات المتكررة في منطقة الشرق الأوسط، تؤثر بشكل مباشر في أسعار النفط والغاز العالمية، مما يهدد أمن الطاقة للدول المستوردة. فضلاً عن ذلك تتجه العديد من الدول نحو التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، هذا التحول يخلق محاور تنافس جديدة، لاسيما فيما يتعلق بالسيطرة على التكنولوجيا الخضراء والمعادن النادرة اللازمة لإنتاج هذه الطاقات^(٢).

إن التحولات الجيوسياسية التي تضرب أطنابها في العالم لا تقف عند حد التنافس على موارد الطاقة، بل تمتد لتشمل إعادة صياغة الخريطة السياسية والتحالفات الإقليمية والدولية، ونجد ان الصراع على الطاقة لم يعد يقتصر على كونه معركة اقتصادية تنافس فيها القوى العالمية، بل اتخذ بعداً أعمق وأشد خطورة. فصار ميداناً للصراع على الهوية والمكانة والمصير، إذ كل قوة تطمح لأن تجعل من نفسها سيدة الموقف وحاكمة المقدرات. فالولايات المتحدة وروسيا، وأوروبا من خلفهما، تسعى كل منها بطرقها الخاصة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة، إذ بات واضحاً أن هذا الصراع ليس إلا جزءاً من صراع أوسع على الهيمنة والنفوذ الإقليمي والعالمي.

الخاتمة والاستنتاجات:

خلص هذا البحث إلى أن التغيرات البيئية لم تعد مجرد ظواهر طبيعية منعزلة عن السياقات الجيوسياسية، بل أصبحت أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل ملامح الأمن الدولي، لا سيما في ظل التنافس العالمي المتصاعد على الموارد الطبيعية. فإن ندرة الموارد، وتزايد الكوارث المناخية، وتدهور النظم البيئية، تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تصاعد حدة النزاعات الإقليمية والدولية، لاسيما في المناطق الهشة سياسياً واقتصادياً.

(١) إيكونوميست، نزاع خطير في القرن الأفريقي حول الموانئ، متاح على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/7/>.

(٢) أحمد حسن، صراع الطاقة في الشرق الأوسط: معركة الهيمنة والمصير، (ابو ظبي: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤).

متاح على الرابط التالي: <https://www.bayancenter.org/2024/10/12468/>.

من جهة أخرى، يبين البحث أن النزاعات والحروب تؤدي إلى تدمير ممنهج للبيئة، ما يزيد من تعقيد الأزمات ويعرقل جهود إعادة البناء والتنمية. وهذا التفاعل المتبادل بين البيئة والأمن يشير إلى ضرورة اعتماد مقاربات تكاملية تتجاوز النظرة التقليدية للأمن، لتشمل البعد البيئي كعنصر مركزي في صناعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية.

وقد أكد البحث، من خلال دراسات الحالة والتحليل النظري، على أهمية تعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد المشتركة، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وبناء أطر قانونية ملزمة لحماية البيئة في أوقات النزاع. كما شدد على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية، وتبني سياسات تنموية مستدامة تراعي التوازن بين الاستخدام الاقتصادي للموارد والحفاظ عليها.

وفي ظل التحديات البيئية والأمنية المتشابكة التي يواجهها العالم اليوم، تبرز الحاجة إلى نموذج جديد للأمن، يُعرف بـ "الأمن البيئي"، يقوم على العدالة في توزيع الموارد، والحماية المستدامة للبيئة، والسلام العادل والشامل.

الاستنتاجات:

- ١- أخذت القضايا البيئية بُعداً استراتيجياً، إذ لم يعد نشوب التوترات والنزاعات العسكرية قاصراً على حدوثها بمفردها، ولكن أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة وواسعة النطاق وبات الارتباط بين مشاكل البيئة والأمن الدولي في تزايد. ومع ارتفاع وتيرة التدهور البيئي زادت الأهمية والحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي.
- ٢- يرتبط تحقيق الأمن البيئي على المستوى الوطني بضرورة وضع استراتيجية بيئية وطنية منهجاً حقيقياً مبنياً على تحليل ودراسة البيئة الوطنية، ووضع خطط وبرامج وضوابط وروادع تمثل دور الأمن البيئي الفاعل الذي يوفر الحماية من المنتجات الملوثة للبيئة.
- ٣- على الرغم من أن الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بمواجهة التهديدات البيئية، تعود إلى التسعينيات من القرن العشرين إلا أن الاهتمام الدولي لم يكن كافياً. - على سبيل المثال- نجد اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٩٢، المسماة (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو، أول اتفاقية دولية حول تغير المناخ، غير أنها لم تحقق التوقعات المرجوة، وفشلت في علاج كثير من القضايا البيئية المهمة، لاسيما فيما يتعلق بنسبة مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة. كما أن نصوصها كانت غير مفصلة وغير ملزمة، وهي لم تتضمن آلية الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٤- تضارب المصالح السياسية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية بين الدول، لاسيما بين الدول الصناعية والدول النامية، كان له الأثر السلبي على فعالية الدول والمنظمات الدولية في وضع الآليات الفعالة والمناسبة للحد من التهديدات البيئية.

التوصيات:

في ضوء التحليل الذي تناول التداخل المعقد بين التغيرات البيئية والبعد الأمني في سياق التنافس الدولي على الموارد، وما خلصت إليه من دلائل واضحة على الترابط الوثيق بين البيئة والنزاعات، تبرز الحاجة إلى وضع مجموعة من التوصيات العملية والمقترحات التي من شأنها الإسهام في التخفيف من حدة هذه التحديات، وتعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

١- تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف: وذلك بتشجيع الأطر التعاونية الإقليمية والدولية لمراقبة الموارد المشتركة (مثل الأنهار العابرة للحدود) وتحديد آليات واضحة لتقاسمها، بما يحدّ من فرص نشوب النزاعات. ودعم المبادرات البيئية المشتركة بين الدول ذات التوترات التاريخية، كمدخل لتعزيز الثقة المتبادلة وتخفيف التوترات السياسية من خلال البعد البيئي.

٢- دمج الأبعاد البيئية في السياسات الأمنية: إعادة تعريف مفاهيم الأمن القومي لتشمل الأمن البيئي كعنصر أساسي، بما يعزز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالآزمات المرتبطة بالموارد الطبيعية والاستجابة لها. وتدريب القوات والمؤسسات الأمنية على إدارة الأزمات البيئية والاستعداد لآثار التغير المناخي، لاسيما في المناطق الهشة.

٣- بناء أنظمة إنذار مبكر واستشراف للمخاطر البيئية: وذلك بإنشاء أنظمة إنذار مبكر متعددة المستويات لرصد التغيرات البيئية، لاسيما في المناطق المعرضة للصراعات المرتبطة بندرة الموارد. وتعزيز القدرات البحثية الوطنية والدولية في مجال ربط البيانات البيئية بالتحليل الأمني، من خلال دعم مراكز الدراسات والمؤسسات الأكاديمية.

٤- دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وإدارة مستدامة للموارد: من خلال تشجيع السياسات التي تدعم التحول إلى مصادر طاقة متجددة وتقليل الاعتماد على الموارد الأحفورية التي غالباً ما تشكّل محوراً للصراع.

٥- تطوير أطر قانونية دولية للأمن البيئي: ايجاد آليات الحماية المتعلقة بالأمن البيئي، لاسيما الإطار التشريعي والمؤسسي، ففي الجانب التشريعي الذي يُعدّ الركيزة الأساسية في ترقية "الأمن البيئي" وتعزيزه من خلال وضع قواعد آمنة تعمل على حماية البيئة من المخاطر المحدقة بها، وتضبط سلوكيات الأفراد تجاهها، من قوانين تطبق الجزاء الرادع لكل مخالف لها. وفيما يتعلق بالأطر

المؤسساتية فهي بدورها كذلك معنية بحماية البيئة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية، وبخاصة غير المتجددة منها.

المصادر

اولا: المصادر العربية

(١) ابراهيم محمد التوم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئة، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد ٧ (السودان: أكاديمية الأمن العليا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

(٢) أحمد حسن، صراع الطاقة في الشرق الأوسط: معركة الهيمنة والمصير، (ابوظبي: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤). متاح على الرابط التالي: <https://www.bayancenter.org/2024/10/12468>

(٣) الهام المنقاشي، الأمن البيئي وتأثيره على المجتمع، مجلة الجودة الصحية، متاح على الرابط التالي: <https://m-quality.net/?p=41863>

(٤) إميلي جرينفيلد، أكبر ١٠ تهديدات بيئية متوقعة في عام ٢٠٢٤، محميات، تقييم الأثر البيئي، (آذار/مارس ٢٠٢٤). متاح على الرابط التالي:

<https://sigmaearth.com/ar/10-biggest-environmental-threats-anticipated-in-2024>.

(٥) إيكونوميست، نزاع خطير في القرن الأفريقي حول الموانئ، متاح على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/>

(٦) أيمن عمر، صراع على قطرة: اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة، متاح على الرابط التالي: <https://carnegieendowment.org/sada/2025/04/struggling-over-every-drop-yemens-crisis-of-aridity-and-political-collapse?lang=ar>

(٧) بورفيس زهية، غبولي منى، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد ٣، العدد ٢، (الجزائر: جامعة سطيف ٢ كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١).

(٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩).

(٩) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (ابوظبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

(١٠) رمضان مسيكة، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، ٢٠١٤).

- (١١) سهير ابراهيم حاجم، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤).
- (١٢) عبد القادر الشخيلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩).
- (١٣) محمد احمد العدوي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، (مصر: جامعة اسبوط، مركز الاعلام الامني، ٢٠١٧).
- (١٤) محمد سلمان طابع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٧، العدد ١، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦).
- (١٥) مراد لطالي، الأمن البيئي واستراتيجية ترقيته: مقارنة للأمن الإنساني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج ٢، العدد ١، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمارثليجي الأغواط، ٢٠١٨).
- (١٦) وهيبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥).
- ثانيا: المصادر الاجنبية:

- (1) Alan Collins, Contemporary Security Studies, (Great Britain: Oxford University Press, 2013).
- (2) D. L. Johnson, S. H. Ambrose, T. J. Bassett, and others, "Meanings of Environmental Terms". Journal of Environmental Quality, Volume26, Issue3 May-June 1997, p –p 581-589
- (3)Elizabeth L. Chalecki, Environmental Security: A Case Study of Climate Change (California :Pacific Institute for Studies of Development, Environment, and Security, January 2008).
- (4) Koko Warner, Tamer Afifi, Olivia Dun, Marc Stal and Sophia Schmidl: Human Security, Climate Change and Environmentally Induced Migration, (United Nations University and Institute For Environment an Human Security, 30 June 2008).
- (5) Natasha Hall, “Surviving Scarcity: Water and the Future of the Middle East”, CSIS, March 22, 2024, available at: [https:// features.csis.org/surviving-scarcity-water-and-the-future-of-the-middle-east/](https://features.csis.org/surviving-scarcity-water-and-the-future-of-the-middle-east/).